مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد 7 / العـدد:25 (2023)، ص 461-472

إشكالات تطور المدينة في ظل انتشار ثقافة الإستهلاك-قراءة تحليلية في إشكالات الو اقع و آفاق المستقبل-

Problems with the development of the city in light of culture consumption spread-problems of reality and future prospects-

بن يحي سميرة*
جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2– (الجزائر)
samira.benyahia@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 28/02/2022 تاريخ القبول: 2023/01/02

الملخص:

تعد التغيرات العميقة التي حدثت في أنماط الإنتاج والإستهلاك أهم وأبرز التغيرات التي عرفها العالم المعاصر بفعل نتائج الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي بحيث تسببت هذه الأخيرة في ظهور وانتشار ثقافة الإستهلاك، ورافق ذلك تشكل المدن الحديثة التي شهدت نموا وتطورا كبيرا. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إشكالات تطور هذه المدن في ظل انتشار ثقافة الإستهلاك والآليات الواجب اعتمادها لتحقيق هذا الغرض، وقد توصلت إلى أن هذه المدن الحديثة لعبت دورا هاما في نشر ثقافة الإستهلاك عبر العالم. بالمقابل أثرت هذه الثقافة على تطور المدن ونموها إذ ساهمت في ظهور مدن تعتبر مراكز عالمية مختصة في نشر ثقافة الإستهلاك، باعتبارها تتوفر على العديد من الهياكل المخصصة لممارسة الأنشطة التجارية. وللتخلص من الكثير من المشاكل التي صاحبت هذا التطور خصوصا تلك المتعلقة بالجانب البيئي، يجب العمل على إشراك المواطنين –لاسيما على الصعيد المحلي– عند التخطيط لعمليات التهيئة العمرانية للمدن باعتبارهم مستهلكين وقاطنين لهذه المدن.

كلمات مفتاحية: ثقافة الإستهلاك، الإستهلاك المستدام، المستهلك، المدينة.

Abstract:

This study aims to identify the problems of the development of the modern cities in light of the culture consumption spread and the mechanisms to be adopted to achieve this purpose, and it was concluded that these modern cities played an important role in spreading the culture of consumption across the world. On the other hand, this culture affected the development and growth of cities, as it contributed to the emergence of cities that are considered global centers specialized in spreading consumption culture, as they have many structures dedicated to the practice of commercial activities. In order to get rid of many of the problems that accompanied this development, especially those related to the environmental aspect, it is necessary to work to involve citizens - especially at the local level - when planning urban development processes for cities, as they are consumers and residents of these cities.

Keywords: culture consumption, sustainable consumption, the consumer, the city.

* بن يحيى سميرة

● مقدمة:

عرف عصرنا الحالي عدة تغيرات شملت الثقافة المادية واللامادية، وأيضا كل أنواع التطور الذي أحدث تأثيرا واضحا في النظام الإجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائفه، وقد انعكس كل ذلك على الإنسان وعلى البيئة الجغرافية التي يقطنها.

ولعل أهم وأبرز هذه التغيرات تلك التي تضمنت عمليات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك وتسببت في ترسيخ النزعة الإستهلاكية في المجتمعات المعاصرة. فقد شهدت هذه المجتمعات تحولات عميقة في أنماط الإستهلاك حيث تعاظم الإستهلاك عند الأفراد، خصوصا في ظل التطور الكبير في الصناعة والتكنولوجيا وأيضا الإنفتاح على الآخر في ظل العولمة، وأصبح لدى هؤلاء سواء كانوا صغارا أو كبارا احتياجات كثيرة ومتنوعة بالمقابل توفرت لديهم العديد من الإختيارات والبدائل وذلك مع وفرة المنتجات في الأسواق وتنوعها، وأدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بثقافة الإستهلاك التي انتشرت عبر العالم.

وقد رافق هذه التغيرات تشكل المدن الحديثة التي تعد بيئة حضرية يقطنها العديد من الأسر وتتشابك فيها العلاقات الإجتماعية، كما أنها تعطي صورة واضحة عن التطور الحضاري الذي وصلت إليه الدول. وأضحت هذه الأخيرة –نظرا للتوسع الهائل في إنتاج مختلف السلع والخدمات المعدة للإستهلاك– مركزا محوريا لثقافة الإستهلاك لكونها تلعب دورا جوهريا في نشر وتوزيع هذه الثقافة، وتسهم بالمقابل في تزويد الفرد بالقيم والمواقف، الإتجاهات، العادات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الإطار الحضاري العام الذي يميز المنطقة.

مشكلة الدراسة: لتحديد الإشكالات التي تواجه تطور المدينة في عالمنا المعاصر في ظل انتشار ثقافة الإستهلاك، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي خصائص المدن في الفترة المعاصرة؟ وماهي إشكالات تطورها؟
- ما مدى تأثير ثقافة الإستهلاك على تطور المدن في هذه الفترة؟
- ما هي الآليات الواجب اعتمادها لتطوير المدينة وتفعيل دور المستهلك في تحقيق ذلك؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوصول إلى تحديد خصائص المدن في الفترة المعاصرة وإبراز إشكالات تطورها، وأيضا معرفة مدى تأثير ثقافة الإستهلاك على تطور المدن في هذه الفترة، مع تحديد الآليات الواجب اعتمادها لتطوير المدينة وتفعيل دور المستهلك في تحقيق ذلك.

منهج الدراسة: لتحقيق أهدف هذا البحث الذي يعد من البحوث الوصفية التي تحاول وصف الظاهرة موضوع الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج تخدم هذه الأهداف، استخدم المنهج الاستدلالي(الاستنباطي) الذي يقوم على الربط بين استدلالات العقل ومقدمات البحث ونتائجه. فهذا المنهج يقوم باستنباط الحقائق من خلال المعلومات المتوفرة، ومحاولة ربطها ببعضها والوصول إلى معلومات تعالج مشكلة البحث.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للدراسة.
- خصائص المدن الحديثة، وظائفها، وأنواعها.
- إشكالات تطور المدن.
- تأثير ثقافة الإستهلاك على تطور المدن في الفترة المعاصرة.
- الآليات الواجب اعتمادها لتطوير المدينة وتفعيل دور المستهلك في تحقيق ذلك.

1. الإطار المفاهيمي للدراسة:

يقوم الباحث الإجتماعي بتحديد المفاهيم المستخدمة في بحثه تحديدا محكما وعلميا حتى يزيل أمام القارئ أي غموض قد يواجهه، ولأجل تحقيق هذا الغرض سنقوم بضبط وتحديد جملة من المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة وهي كالآتي: ثقافة الإستهلاك، الإستهلاك المستدام، المدينة.

1.1 مفهوم ثقافة الإستهلاك:

تعتبر ثقافة الإستهلاك جزءا من الثقافة العامة للمجتمعات، هذه الأخيرة تتكون من أنماط فكرية وقيم ومعتقدات شائعة بين مجموعة من الأفراد تميزها عن بقية المجموعات الأخرى، وتتجسد هذه الأفكار والقيم والمعتقدات في الرموز وفي الإنتاج المادي الذي يصنع من قبل الإنسان، وهي تحتوي على معنى يستطيع الفرد من خلاله استيعاب وفهم ما يدور حوله والاستجابة له فكريا وعاطفيا وسلوكيا.

ولذلك فهي تعرف بأنها: "عملية إهلاك القيمة الإستعمالية للسلع والخدمات وتتجلى إما بصورة تجديد وتحوير المادة الإستهلاكية لأشكال جديدة ومغرية للاستهلاك في إطار عملية الإنتاج، أو بشكل إهلاك محض بفعل الاستعمال لحظة التملك بهدف تلبية الحاجات أو شراء شيء أو خدمة ما واستعمالها."[1] بحيث يقوم الأفراد المستهلكون بجميع الأفعال والتصرفات المباشرة وغير المباشرة والمرتبطة بشراء واستعمال والتخلص من السلع والخدمات بعد استعمالها بما في ذلك عملية اتخاذ القرار.

وفي هذا الإطار يعرف بن عيسى سلوك المستهلك بأنه: "السلوك الذي يقوم به المستهلك عندما يبحث ويشتري ويستعمل ويقيم ويتخلص من السلع والخدمات (بعد استعمالها) التي يتوقع أن تشبع حاجاته."[2] والجدير بالذكر أن هذه التصرفات قد تكون ظاهرة أو مستترة وتهدف إلى تكيف الأفراد مع متطلبات البيئة والحياة المحيطة بهم.

---

[1]– سماح حسين القاضي– تلفزيون الواقع ونشر الثقافة الإستهلاكية: دراسة ميدانية طلبة جامعة دمشق نموذجا– رسالة ماجستير–كلية الإعلام– جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا– 2009– ص15.

[2]– عنابي بن عيسى– سلوك المستهلك–عوامل التأثير البيئية– ط2– ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر– 2010– ص17.

كما ينظر أيضا إلى ثقافة الإستهلاك على أنها:" ليست ثقافة تحمل مظاهر ثقافات الشعوب التقليدية من قيم واعتقادات وفنون، بل تعنى بالدرجة الأولى بالجوانب الغريزية للإنسان، وبالمظاهر والكماليات الشكلية التي تحدد قيمة الإنسان بمقدار ما يقتنيه من أشياء مادية أو مال، وتعمل الثقافة الاستهلاكية على تحويل جميع مظاهر الثقافة الإنسانية وأبرزها الفنون إلى سلعة تجارية."[1]

وفي نفس السياق تعرف ثقافة الإستهلاك بأنها: "مجموعة من الرموز والأفكار والقيم القادرة على نشر النزعة الإستهلاكية، والبحث عن السلع المطلوبة في الأسواق."[2]

وبالتالي فثقافة الإستهلاك تمثل مجموعة من المبادئ التي تعتمد على الأفكار الفردية والاجتماعية في تحديد طبيعة الاستهلاك للفرد الواحد أو الأسرة، وهي تضم جوانب مادية تعبر عنها السلع والخدمات وطريقة عرضها وأماكن العرض والبيع، وأيضا جوانب معنوية تعبر عنها المعاني والرموز والصور التي تصاحب العملية الإستهلاكية. وتكتسب هذه الثقافة في مجملها من مختلف مؤسسات التنشئة الإجتماعية كالأسرة والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى التأثر بالمراكز العالمية التي تنشر هذه الثقافة ومن بينها بعض المدن العالمية الحديثة التي سنتحدث عنها لاحقا.

2.1 مفهوم الإستهلاك المستدام:

يعد مصطلح الإستهلاك المستدام من المصطلحات المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة وقد تم تبنيه في قمة الأرض في ريو جانيرو بالبرازيل. فبعد البحث عن السبل المناسبة لتحقيق تنمية المجتمعات دون الإضرار بالبيئة سواء في دول الشمال أو الجنوب، تقرر تغيير أنماط الإستهلاك التقليدية واستبدالها بأنماط استهلاكية مستدامة وذلك لارتباط أنماط الإستهلاك السائدة آنذاك بالمشكلات البيئية في بداية التسعينات من القرن الماضي.

ووفقا لما جاء في أجندة القرن الحادي والعشرين تم الإقرار بضرورة تغيير أنماط الإستهلاك وحتى الإنتاج وجعلها مستدامة، ولا يتأتى إلا من خلال ترشيد الإستهلاك والحد من النزعة الاستهلاكية التي أضحت سمة بارزة في المجتمعات المعاصرة وأدت إلى الإضرار بالبيئة.

ولتحقيق ذلك يجب أن يساهم الفرد باعتباره مستهلكا في إحداث هذ التغيير، وهو ما يقوم به من خلال انتهاج سلوك استهلاكي مستدام يعتمد على أربعة دعائم كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): دعائم الإستهلاك المستدام

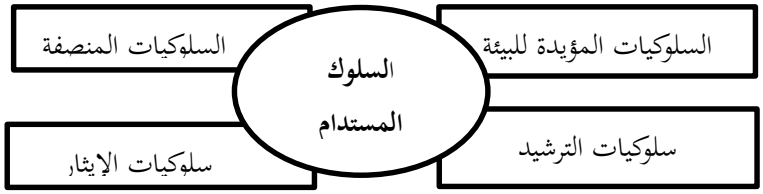

[1]- عبد الله الجسمي- الهوية وثقافة العولمة- دار التنوير- العين- 2008- ص193.

[2]- الخنساء تومي- الثقافة الجماهيرية وأنماط الإستهلاك- ط1- دار ابن بطوطة- عمان- 2012- ص22.

المصدر: (نسيب ومرداوي، 2020، ص731)

فالمستهلك المستدام هو ذلك المستهلك الذي يلتزم بتبني نمط استهلاكي صديق للبيئة، وذلك بالتقيد بالسلوك المستدام والذي يعبر عنه من خلال مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي تهدف إلى تحقيق الإستدامة " مثل الإلتزام بشراء واستخدام المنتجات الصديقة بالبيئة والتي تستهلك الحد الأدنى من الطاقة، والإبتعاد عن المنتجات الملوثة للبيئة والمستنزفة للموارد، ويتعدى الأمر إلى إرشاد ونصح الآخرين بتبني هذا السلوك."[1]

3.1 مفهوم المدينة:

تعد المدينة بيئة حضرية يقطنها العديد من الناس وهي مسرح للعديد من الظواهر التي نتجت عن جملة من العوامل والظروف التي ساهمت في تشكيلها مورفولوجيا وثقافيا، فهي نسيج مجتمعي من العمارة والمصانع والمدارس والمستشفيات والمراكز التجارية ودور المسرح وغيرها إذ ينظر إليها " من عدة زوايا مختلفة ومتعددة فمن الباحثين من اعتبر المدينة وحدة نضجت خلال التاريخ الإنساني نتيجة الصراع مع الطبيعة، أو أنها مظهر أساسي للعلاقات المتبادلة بين الإنسان والمكان، واعتبرها الآخر بأنها مجموعة من العلاقات الإقتصادية المتبادلة، في حين نوها لها البعض أنها مركز من مراكز الإشراف السياسي أو الحربي أو التجاري، أو أنها نوع متميز من الوجود الإنساني."[2]

وبالتالي يمكن القول أن المدينة تمثل الفضاء الجغرافي والإجتماعي الذي يضم مجموعة من البنايات يقطنها عدد معتبر من السكان يشتغلون في نشاطات مختلفة ذات طابع تجاري وصناعي وإداري، وفي هذا السياق يعرفها **لويس ويرث** بأنها:" المكان الذي يحتوي على تجمعات هائلة من السكان، كما تقام فيها مراكز محددة تعمل على إشباع الأفكار والممارسات التي تنمي أسلوب الحياة الحضرية الحديثة داخل المدينة."[3]

كما يرى كل من **سوروكن وزمرمان** "بأن مفهوم المدينة يتطلب أن يأخذ بعين الإعتبار عددا من الخصائص التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، وهي: المهنة– البيئة–حجم المجتمع–كثافة السكان–تجانس أو لا تجانس السكان–التمايز والتدرج الإجتماعي–الحراك–نسق التفاعل."[4] بينما يعرفها القانون الجزائري في المادة03 من القانون رقم06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة والمؤرخ في21 محرم1427هـ الموافق ل20 فيفري 2006 بكونها "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية."[5]

---

[1]– شهرزاد نسيب وكمال مرداوي– الإستهلاك المستدام وفقا لدعائم السلوك المستدام:دراسة ميدانية لمستهلك السير غاز في قسنطينة– مجلة العلوم الإنسانية– المجلد2– العدد 31– جامعة قسنطينة– جوان 2020– ص730.

[2]– نورية سوالمية– المدينة والحضرية في الجزائر: مقاربة نظرية– مجلةآفاق لعلم الإجتماع– العدد15– جامعة البليدة2– 2018– ص99.

[3]– ميدني شايب ذراع– واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة–مدينة بسكرة نموذجا– رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع تخصص بيئة– جامعة محمد خيضر – بسكرة– 2014/2013– ص18.

[4]– نفس المرجع– نفس الصفحة.

[5]- الجريدة الرسمية الجزائرية– العدد15– 2006.

والجدير بالذكر بأن المدينة بحيث تختلف عن القرية من حيث الطبيعة الإجتماعية والإقتصادية والكثافة السكانية، فالمدينة تنزع نحو الفردانية بعكس القرية التي يغلب عليها الطابع الجماعي والعائلي.

2. خصائص المدن الحديثة، وظائفها وأنواعها:

1.2خصائص المدن الحديثة:

من خلال التعاريف السالفة الذكر، نستخلص أن المدينة تمتاز بمجموعة من الخصائص التي تساهم في التفريق بينها، وبين الأماكن السكانية الأخرى، نذكر أهمها فيما يلي:

المهنة: "يعمل أغلب سكان المدن في المهن الصناعية، والإنتاجية، والتجارية، ويعمل القسم الآخر منهم في الوظائف الإدارية في الشركات والمؤسسات العامة والخاصة. ولعل أهم ما يترتب عن أنساق المهنة في المدينة هو انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية، التخصص الدقيق والمتقن في مجال العمل، وظهور معايير لتحديد المكانة المهنية للفرد، ومقاييس مختلفة للنجاح المهني.

البيئة: يتميز مجتمع المدينة بعزلة نسبية عن البيئة الطبيعية"[1] ولذلك تغلب عليه البيئة الإجتماعية والبشرية بشكل كبير.

حجم المجتمع والكثافة السكانية: يتميز مجتمع المدينة بكبر حجمه وإرتفاع معدلات كثافته السكانية إذ يعد عدد السكان هو المقياس الرئيسي في العديد من دول العالم لتحديد المدن بشكل صحيح، فإذا سكن في الميل المربع الواحد أكثر من عشرة آلاف نسمة، توصف هذه المساحة الجغرافية بأنها مدينة.

التجانس: يتصف أفراد مجتمع المدينة بخصائص نفسية وإجتماعية وعرقية متباينة.

"التمايز الإجتماعي والتدرج الطبقي: يتميز مجتمع المدينة بتدرج المهن هرميا، وتؤسس المكانة الإجتماعية والطبقية للفرد في حدود ما استطاع أن يحقق لنفسه من كسب مادي، بعيدا كل البعد عن انتمائه لجماعة قرابية معينة...

الحراك والتنقل: تتميز المدينة بإرتفاع معدلات الحراك الإجتماعي بأشكاله المكانية والإجتماعية."[2] لذلك انتشرت بها المواصلات الحديثة كالسيارات، الحافلات، الميترو، والترامواي. وهي تعد جزءاً من أجزاء المدن لكونها تساهم في الربط بين أطرافها.

أنساق التفاعل: رغم إتساع نطاق التفاعل بين الأفراد في مجتمع المدينة، إلا أن العلاقات التي تربطهم ذات طابع سطحي رسمي، إذ تغلب عليها العلاقات المؤقتة أو الثانوية.

الحياة الثقافية: تتميز المدينة بانتشار العديد من الأماكن التي تدل على المظاهر الثقافية فيها، مثل: المسارح، والمكتبات، والمتاحف الأثرية، والتي تعدّ مصدراً من المصادر الرئيسية لتطور الفكر الثقافي للمجتمعات.

2.2 وظائف المدن:

---

[1]- باية بوزغاية- توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة -مدينة بسكرة نموذجا- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري-جامعة محمد خيضر- بسكرة- 2016/2015- ص43.

[2]- نفس المرجع- ص ص43،44.

تعد المدينة نتاج للتطور الفكري والإبداع الإنساني وهي تؤدي وظائف متكاملة فيما بينها من خلال توفرها على الهياكل القاعدية لممارسة مختلف الأنشطة التجارية والصحية والتعليمية والترفيهية وتتمثل أهم هذه الوظائف في:

الوظيفة السياسية والإدارية: تعتبر المدينة هي مقر السلطة العامة، كما أنها تضم العديد من التنظيمات الإدارية التي تسير الكثير من القطاعات الإنتاجية أو الخدمية.

الوظيفة التجارية: تعتبر التجارة الوظيفة القاعدية لكونها "عصب الحياة في المدن، وقديما كانت من ضرورات الحياة الإجتماعية ومكانا لتصريف حاجياتها. وبتطور وسائل النقل المختلفة تطورت التجارة واتسعت لتؤدي بدورها إلى قيام مراكز تجارية تخدم التجارة العالمية."[1] وتبعا لذلك يمكن القول أن التجارة ساهمت وبشكل كبير في نمو المدن وتطورها، حيث أن نشأة المدن عبر العصور ارتبطت بعوامل مختلفة، "فكان النهر هو المحور الجغرافي لنشأة المدن في المرحلة القديمة والمرحلة الثانية (الكلاسيكية) التي ظهرت فيها المدن حول البحر المتوسط، فمرحلة عصر النهضة، وأيضا مرحلة العصر الحديث التي كانت تعتمد على التجارة."[2]

الوظيفة الصناعية: لا تساهم الصناعة بصفة أساسية في نمو وتطور المدن، "رغم ذلك فهي ذات دور مدني هام حيث أن كل المدن التي نمت نموا كبيرا في العصر الحديث شهدت تنمية صناعية كبيرة، وذلك لأن الصناعة تتطور وتزدهر بالإعتماد على المدينة ووسائط النقل وتوفر الموارد وغير ذلك."[3]

الوظيفة الثقافية والإجتماعية: إن تطور المدينة لابد أن يكون مصحوبا بضرورة توفير الخدمات لسكانها، لذلك فالمدينة تؤدي هذه الوظيفة التي ترتبط بوجود المراكز الثقافية والترفيهية والمؤسسات الصحية والتعليمية. فكل هذه الهياكل والمرافق تشترك في تقديم الخدمات لسكان المدينة، رغم إختلاف مجالاتها وأهميتها. وتجدر الإشارة إلا أن معظم هذه الخدمات قد ظهرت في العصر الحديث وبالتحديد بعد الثورة الصناعية التي نتج عنها انتشار ثقافة الإستهلاك وتحول المجتمعات إلى مجتمعات إستهلاكية حيث أصبح أفرادها ينشدون الرفاهية، الراحة والإستجمام.

3.2 أنواع المدن:

وضع الباحثون عدة تصنيفات للمدن نذكر من بينها تصنيف المدن حسب حجمها ووظائفها، ويتم ذلك بالشكل التالي:

التصنيف حسب الحجم: ويضم الأنواع التالية:

---

[1]– صبرينة معاوية– التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية –مدينة بسكرة نموذجا– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع البيئة– جامعة محمد خيضر– بسكرة– 2016/2015– ص107.

[2]– محمد هارون أحمد حمدين– نشأة ومقومات تطور المدينة العربية والإسلامية ومشكلات تخطيطها– مجلة جامعة شندي– العدد07– السودان– 2009–ص147.

[3]- ميدني شايب ذراع- مرجع سابق– ص23.

المدينة الصغيرة: وهي المدينة التي تم تصنيفها على أنها مدينة بعد أن كانت قرية أو حيزا مكانيا يتبع لمدينة أخرى. وتتميز هذه المدن بظهور العديد من البنايات، المدارس والجامعات، والمصانع وغيرها من المرافق مع ازدياد ملحوظ في عدد سكانها.

المدينة الكبيرة: هي المدينة التي تعتمد على تاريخ حضاري قديم أي إنها وجدت منذ العصور القديمة وتعاقب الحضارات الإنسانية عليها، واستمرت في التطور مع ازدياد النمو البشري والعمراني فيها.

التصنيف حسب الوظيفة: ويضم أنواعا عديدة من المدن لعل أهمها المدينة الصناعية وهي المدينة التي تتكون من مجموعة من المصانع، والمؤسسات الإنتاجية وكافة سكانها تقريباً من الأفراد الذين يعملون، أو عملوا في هذه المصانع. فتوفر المدن الصناعية مساكن مجهزة للعاملين في مصانعها، حتى يتمكنوا من السكن فيها مع عائلاتهم، مما يسهل عليهم الوصول إلى عملهم.

بالإضافة إلى أنواع أخرى كالمدن التجارية، السياحية، والسياسية.

3. إشكالات تطور المدن:

نتج عن النمو الإقتصادي الذي عرفته الدول الصناعية خلال القرن العشرين تطور ونمو المدن في هذه الدول غيرها من الدول فيما بعد، لكن بعد زيادة وتيرة الإنتاج في ظل التطور التكنولوجي الذي عرفته هذه البلدان في تلك الفترة والذي أدى إلى ارتفاع معدلات الإستهلاك ظهرت العديد من الإشكالات مست تطور المدن يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

-ازدياد معدلات الفقر: بسبب زيادة عدد سكان المدن، إذ يتوقع أن تكون المناطق الحضرية موطنا لأكثر من ثلثي سكان العالم سنة2050م، وذلك سيخلف مستقبلا المزيد من الأعباء الإقتصادية قد لا تستطيع الحكومات تحملها، إذ لن تتمكن من توفير الخدمات الضرورية لكل السكان.

-ارتفاع معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة والذي رافقه زيادة في متطلبات السكان، أدى ذلك إلى ظهور الأحياء العشوائية بسبب عدم التمكن من توفير الخدمات الضرورية لقاطنيها وقد أدى ذلك إلى انتشار العديد من المشاكل الإجتماعية كالفقر والإجرام بالإضافة إلى انتشار الأمراض.

-تدهور البيئة: ظهور العديد من المشكلات البيئية لعل أهمها: تلوث الهواء بفعل النشاط الصناعي ووسائل النقل، ومشكلة النفايات (عدم القدرة على استيعابيها وتنقيتها).

فالعمل على تلبية الحاجات البشرية المتزايدة الذي رافق النمو السكاني في المناطق الحضرية، تسبب في إحداث ضغط على البيئة بطريقة مباشرة عن طريق الإفراط في استغلال الثروات غير المتجددة (الماء، الغاز، البترول...) والطاقات الإنتاجية، أو بصورة غير مباشرة عن طريق إنتاج كميات هائلة من الفضلات والمخلفات بكل أنواعها. بالإضافة إلى مشاكل أخرى كتدهور الغطاء النباتي وفقدان مواطن ومصادر غذاء الحيوانات(التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء)، وازدياد إحتمالية حدوث الكوارث والمخاطر الطبيعية كالفيضانات.

ويلاحظ تقرير اليونسكو(التربية البيئية على ضوء مؤتمر تبيليس،مارس1983) أن:" تلبية مختلف الحاجات البشرية، مقترنة بالإفراط في استهلاك الموارد وبنمو سكاني سريع، قد أحدثت ضغطا متزايدا على البيئة، وذلك إما بصورة مباشرة عن طريق الإفراط في استغلال الثروات غير المتجددة والطاقات الإنتاجية، أو بصورة غير مباشرة عن طريق إنتاج كميات هائلة من الفضلات والمخلفات تفوق قدرة البيئات الطبيعية على الاستيعاب والتنقية، بحيث أصبحنا نشهد–نتيجة لذلك–عملية انقراض متسارعة لأنواع كثيرة من الحيوانات والنباتات. ومن جهة أخرى فإن استخدام منتجات العمل البشري وتوزيعها، والأشكال المتبعة للتنظيم الاجتماعي على الصعيد الوطني والدولي قد أدت في حالات عديدة إلى دفع جماعات بشرية كبيرة إلى هاوية الفقر والاغتراب عن الثقافة التي يعيشون بداخلها."[1] وبذلك تأثر التوازن البيئي في مختلف مكوناته وعناصره ونتج عنه تغيير في نوعية البيئة واختفاء لأنواع كثيرة من الكائنات الحية، وظهرت آثار التلوث إضافة إلى ظهور أمراض وظواهر مصاحبة له كالإحتباس الحراري وغيره.

4. تأثير ثقافة الإستهلاك على تطور المدن في الفترة المعاصرة:

يعتبر التوسع الهائل في إنتاج السلع والخدمات المعدة للإستهلاك سببا رئيسيا في تغيير أنماط الإستهلاك وانتشار الثقافة الإستهلاكية التي أصبح جزءا لا يتجزأ من الثقافة العامة للمجتمعات المعاصرة، كما أنها أثرت بشكل كبير على إقتصاديات الدول الوطنية وأيضا على الإقتصاد العالمي، وقد كان للمدن المعاصرة خاصة المدن الكبرى دور كبير في نشر وتوزيع هذه الثقافة.

فعند الحديث عن المدينة المعاصرة ووصفها نجد أن التركيز لا يقتصر على نوعية العمارة الحديثة فقط، ولكنه يشمل أيضا أسلوب الحياة الذي يدخل في تركيب البيئة الحضرية المعاصرة والذي "يتعلق بمجموعة من الخصائص التي حددتها الدراسات السوسيولوجية أو الأنثروبولوجية والتي تضم سلوكيات جماعة إجتماعية معينة، طرق الإنفاق والدخل الخاصة بهم، طبيعة الأعمال والوظائف التي يقومون بها، طرق تمضيتهم لأوقات الفراغ، وأيضا طبيعة وشكل التفاعلات التي تحدث بين أفراد الجماعة فهذه العناصر مجتمعة تشكل الخطوط العريضة لدراسة مجتمع ما."[2] (Raymond Boudon et autres, 2005, p154)

والملاحظ حاليا أن أفراد المجتمعات المعاصرة خصوصا فئة الشباب يستمتعون بتجريب مختلف الأنماط والموضات التي تظهر بشكل دوري وتخص العديد من المنتجات، كما أنهم مولعون بالتسكع في مراكز المدن الجديدة، فقد أصبحت هذه المدن مراكزا لعالم الأحلام والفن وللتدفق المستمر والمتغير للسلع والخدمات. إن جورج زمل يربط بين الأزياء وتفتت الحياة الحديثة الذي أدى إلى نمو المدن، فالفرد الحديث متأثر بالتغير السريع في الأزياء والتعدد الصارخ للأساليب والموضات، وفي هذا الصدد يقول مايك فيذرستون:" لا ينبغي أن ينزعج أحد من اتجاه الثقافة الاستهلاكية لتشجيع التميز واللعب بالاختلافات والفروق، إذ لابد من الاعتراف بوجود الفروق والاختلافات بين الناس، فهذا شيء طبيعي ومشروع. فالفردية المطلقة مثل التشابه المطلق، كلاهما يجعل من العسير تمييز أصحابها...

---

[1]– محمد الجوهري وآخرون– علم إجتماع البيئة– ط1– دار المسيرة– عمان– 2010– ص39.

[2] Raymond Boudon et autres - Dictionnaire de Sociologie- 2éme édition- Larousse- Paris – 2005-p154.

وهنا لابد من أن نركز من إنتاج الأذواق المتميزة في أساليب الحياة والسلع الاستهلاكية وفي الوقت نفسه نبتعد عن التعميم الذي يركز على العملية الاجتماعية والثقافية، ومنطق الرأسمالية، الذي هو وراء دفع أسلوب الحياة إلى موقع الصدارة."(مايك فيذرستون، 1991، ص 113)

من جهة أخرى نجد أن عالم الإجتماع الألماني ماكس فيبر قد أكد ومنذ سنوات كثيرة مضت، على أن ما وصلت إليه المدينة من نمو وتنظيم إداري وسياسي وإقتصادي ما هو إلا نتيجة للتطور الطبيعي للنشاط الإقتصادي فيها بصفة عامة والنشاط التجاري على وجه الخصوص حيث يشير في مؤلفه المدينة إلى أن: "المدن الغربية كانت تبدو كأنها قلاع محصنة، لكنها كانت تلعب في نفس الوقت أدورا إقتصادية وسياسية هامة." (شرفة، 2003، ص 178)

لذلك برزت العديد من المدن ذات وظيفة إجتماعية محددة هي نشر ثقافة الإستهلاك، وأصبحت هذه المدن تصنف بما تشتهر وتتميز به فيما يخص وظيفتيها التجارية والترفيهية. فنجد مدنا كباريس وميلانو ونيويورك تعتبر مراكز عالمية للتسوق ولعروض الأزياء، أما هاواي وأثينا وغيرها فهي تعد مراكز للاصطياف والتسلية، بينما تمثل فلورنسا والبندقية مراكز ثقافية تضم تراثا ثقافيا وفنيا يحتل مكانه في المتاحف وقاعات الفنون وفي تصميم المباني وتركيبها، في حين أن جمال الطبيعة في بعض المدن أصبح مصدرا بديلا للمكانة ورأس المال الثقافي مثل ريودي جانيرو وسان فرانسيسكو. كما توجد مدن عالمية مثل لندن وباريس ولوس أنجلوس اشتهرت من خلال ما توفره من وسائل للترفيه والتسلية، مدن أخرى عرفت من خلال ما تنتجه من أفلام ومسلسلات تلفزيونية وسينمائية مثل: هوليود، ديزني لاند.

وتجدر الإشارة إلى أن التعريف بهذه المدن وبمحتوى ما تقدمه للناس لم يكن عن طريق وسائل الإعلام فقط، وإنما أيضا من خلال تدفق الصور والمهرجانات والمعارض والمسارح وغيرها من الأمور التي ساهمت بنقل جمالية الصور والأماكن الموجودة في هذه المدن، وكل ذلك يخضع لتطور الثقافة الاستهلاكية وغزوها للحياة اليومية والتي ساهمت في تجاوز الحدود الفاصلة بين الثقافات الفرعية والفكرية والثقافية والفنية.

5. الآليات الواجب اعتمادها لتطوير المدينة وتفعيل دور المستهلك في تحقيق ذلك:

إن المدن العربية بحاجة ماسة بشكل أكبر لتحقيق التطور والنمو، والقضاء على التخلف والفقر والأمية وغيرها من المشاكل لذلك نقترح مجموعة من الآليات لتحقيق هذا الغرض والمتمثلة في:

-تغيير الأنماط الإنتاجية المستخدمة في هذه الدول نظرا لأنها تتميز باستعمالها الكثيف للموارد الطاقوية مما تسبب في زيادة الغازات الملوثة والضارة بالبيئة، بالمقابل لابد من تحسين الظروف المعيشية للأفراد لتقليل من نسبة الفقر باعتبار الفقر يعد سببا ونتيجة للكثير من المشكلات الإجتماعية.

-تحقيق نمو سكاني ثابت ومستقر للتقليل من ضغط استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة، بالإضافة إلى العمل على تحسين الظروف المعيشية في الأرياف لوقف زحف السكان على المدن لأن ذلك سيؤدي إلى ضعف الخدمات وانتشار الأمراض والفقر والتلوث...الخ

– اتباع سياسة خاصة بالتهيئة العمرانية تلتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

–العمل على إشراك المواطنين عند التخطيط لعمليات التهيئة العمرانية للمدن باعتبارهم مستهلكين وقاطنين لهذه المدن ولاسيما على الصعيد المحلي، وذلك سيساهم في التخلص من الكثير من المشاكل خصوصا تلك المتعلقة بالتلوث البيئي.

– العمل على وضع خطط وبرامج لترشيد الإستهلاك في المدن خاصة ما تعلق بالطاقة والماء وذلك من أجل الحفاظ عليها لضمان استمراريتها للأجيال القادمة.

–إيجاد صناعات نظيفة لا تضر بالنظام البيئي، وتستخدم بأقل قدر ممكن للموارد والطاقة ومن ثمة يقل افرازاتها من الغازات الملوثة والضارة بالبيئة.

– العمل على وضع برامج إعلامية توعوية تؤكد على ضرورة تغيير أنماط الإستهلاك إلى أنماط استهلاكية مستدامة، وتحث كل أفراد المجتمع على السعي لتحقيق ذلك عن طريق تكييف سلوكهم الإستهلاكي ليتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.

● خاتمة:

أدى النمو الإقتصادي الذي عرفته الدول الصناعية خلال القرن العشرين، إلى إرتفاع وتيرة الإنتاج في الدول المصنعة خصوصا في ظل التطور التكنولوجي الذي عرفته هذه البلدان في تلك الفترة. ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات الإستهلاك حيث أصبح الفرد في هذه الدول يستهلك لكن بصورة مختلفة، إذ تعدت عملية الإستهلاك الجانب المادي لتشمل جانب آخر رمزي. فلم تعد المنتجات تقتصر فقط على خصائصها المادية الملموسة، بل ارتبطت برموز تكرست في التصورات الإجتماعية للأفراد وتشكلت ثقافة إستهلاكية انتشرت في كل الدول. وقد لعبت المدن–التي شهدت نموا وتطورا كبيرا– دورا هاما وأساسيا في نشر ثقافة الإستهلاك عبر العالم، بالمقابل أثرت هذه الثقافة على تطور ونمو هذه المدن إذ ساهمت في ظهور مدن عالمية مختصة في ذلك. حيث تعتبر هذه الأخيرة مكانا مفتوحا تحدث فيه المعاملات التجارية وتعرض فيه مختلف السلع والخدمات، كما أنها أماكن للترفيه والمتعة ومواقع لاختلاط كافة الثقافات، ففيها يختلط الناس ذوو الملابس المختلفة والدين واللغة والسلوك المتباين.

وفي الأخير نقترح بعض التوصيات التي يمكن الإستناد إليها لتطوير المدينة وتهيئتها حسب المقاييس العالمية :

–تفعيل لجان مختصة تابعة للدولة تهتم بالمدينة والتهيئة العمرانية، وبذلك يساعد تطور المدينة على تفعيل السياحة في الجزائر.

–وضع التشريعات المتعلقة بالتهيئة العمرانية وتشديد العقوبات على المخالفين لقوانين المدينة والتهيئة العمرانية.

–دعم البحوث العلمية التي تهتم بتطور المدينة وكيفية الحفاظ عليها وأيضا على الحفاظ على البيئة ومواردها.

–تفعيل دور وسائل الإعلام التقليدية والإعلام الجديد في نشر الوعي الإستهلاكي والوعي البيئي لترشيد سلوكيات المواطنين للمحافظة على جمال ونظافة المدينة.

-إدماج دروس في المناهج الدراسية تحتوي على التعريف بالمدينة وخصائصها ومكوناتها وضرورة الحفاظ عليها من كل أشكال التدهور لتحسين مستوى الحياة.